المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/07/2015

الجمعية المغربية لحقوق الانسان تطالب بإعادة محاكمة طلبة فاس المتهمين في قضية مقتل الحسناوي

مجتمع | نشر في 21.07.2015 على 15 | 35hالدحماني يوسف

أضف إلى المفضلة

طباعة

إقترح تصحيح هذا المقال

طالبت الجمعية المغربية لحقوق الانسان في بيان لها، بإعادة التحقيق مع كل الأطراف المتنسببة في مقتل الطالب الاسلام عبد الرحيم الحسناوي يوم 24 أبريل سنة 2014، بجامعة سيدي محمد بن عبد الله –ظهر المهراز– بفاس.

ودعا المكتب المركزي للجمعية إلى ضرورة إعادة محاكمة الطلبة المشاركين في الأحداث، في إطار محاكمة عادلة، تتوفر فيها كل الشروط والضمانات القانونية والحقوقية ، و إطلاق سراح الطلبة الذين ثبت أنهم لم يكونوا بمسرح الأحداث، وإسقاط المتابعة عنهم.

وسجلت الجمعية "متابعة الطلبة المنتمين لفصيل واحد (النهج الديمقراطي القاعدي)، رغم أن المواجهة، حسب التصريحات الرسمية، شارك فيها فصيلان (النهج الديمقراطي القاعدي والتجديد الطلابي)، واعتقال بعض الطلبة، الذين يؤكد الشهود عدم تواجدهم بمسرح الأحداث، ساعة وقوعها، انتقاما منهم بسبب أنشطتهم ونضالاتهم الطلابية".

وأشارت الجمعية إلى ما وصفته بالتأثير على القضاء، في هذه القضية، من خلال "تصريحات كل من رئيس الحكومة، ووزير الداخلية بالبرلمان، ومجموعة من النواب البرلمانيين". وسجلت "انتفاء مبدأ علنية الجلسات، نظرا للحصار المضروب على محيط المحكمة، ومنع المواطنين من متابعة أطوار المحاكمة"، وكذا "المس بحق الدفاع في الترافع، والمتمثل في التضييقات والمقاطعات المتكررة من طرف هيئة المحكمة، ورفض كل الدفوعات الشكلية والملتمسات بضرورة إحضار الشهود والطبيب الذي أشرف على علاج الضحية، والاطلاع على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الموضوع".

كما أشار بيان الجمعية إلى "عدم تمتيع المعتقلين، خلال فترة الحراسة النظرية، بحقوقهم المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية (المادتان 66 و67) والمواثيق والعهود الدولية، حق التزام الصمت، حق الاستعانة بالدفاع، إشعار العائلة".

كما أن الجلسة بحسب الجمعية المغربية لحقوق الانسان "رفعت قبل إعطاء الكلمة للمتهمين، والنطق بالحكم، خلال مدة قصيرة من المداولة، مما يوحي بأن قرار الإدانة كان قرارا سياسيا وليس قضائيا".

http://ar.yabiladi.com/articles/details/37625/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8.html

Rabat : Enfin le rapport du CNDH au Parlement du 16 juin 2014, est débattu ce jour à la Chambre des Conseillers

L'article 160 de la Constitution marocaine de 2011, énonce ce qui suit : "toutes les institutions et instances visées aux articles 161 à 170 de la présente Constitution, doivent présenter un rapport sur leurs activités au moins une fois par an. Ces rapports font l'objet d'un débat au Parlement".

Selon l'article 161 de la même constitution, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), qui est une instance nationale de protection et de promotion des droits de l'homme, est soumis à cette obligation.

C'est en fonction de ces dispositions constitutionnelles, mais également des règlements intérieurs de la Chambre des Représentants et de la Chambre des Conseillers, que fut présenté le 16 juin 2014 un rapport du président du CNDH devant les deux chambres réunies du Parlement.

Ce rapport qui a abordé les différentes activités du Conseil national des droits de l'hommes s'étendant sur la période du mois de mars 2011 (date de la transformation du CCDH en CNDH) à fin 2013, aurait dû faire peu de temps après, l'objet d'un débat parlementaire en plénière, soit au niveau des deux chambres réunies, en délimitant les axes revenant à chaque chambre, soit dans chacune des deux chambres séparément.

Finalement, la programmation du débat a été très tardive et c'est la Chambre des Conseillers qui l'entame à Rabat ce mercredi 22 juillet 2015 à partir de 16 h.

Ce rapport du CNDH étant important, nous le publions ci-après comme premier document dans son intégralité.

Rapport du President du Cndh devant les 2 Chambres du Parlement

Un second document déjà publié en juillet 2014 par Wake Up Info, est livré ci-après. Il s'agit d'une étude de l'auteur des présentes lignes, consistant en une analyse critique de ce rapport à l'aune des droits humains concernant les citoyens marocains à l'étranger, principalement leurs droits politiques par rapport au Maroc.

Les MRE et leurs droits politiques occultés par le rapport du Cndh au Parlement

Rabat, le 22 juillet 2015

Abdelkrim Belguendouz

Universitaire à Rabat, chercheur, spécialisé en migration

http://www.wakeupinfo.fr/2015/07/rabat-enfin-le-rapport-du-cndh-au.html

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية

المنتدى الوطني للمشاركة المدنية في انتخاب الجماعات الترابية

ينظم منتدى المواطنة، بشراكة وتنسيق مع عدد من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات الإعلامية والأكاديمية، وبتعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات، وبدعم من مؤسسة فريدريش نومان... المنتدى الوطني للمشاركة المدنية في المسلسل الانتخابي للجماعات الترابية، وذلك يوم السبت 25 يوليوز 2015، في الساعة التاسعة صباحا، بمقر مجلس مدينة الدار البيضاء، وهو لقاء مدني ديموقراطي لتواصل وتشاور مجموعة من جمعيات وأطر المجتمع المدني والأحزاب، والفعاليات الإعلامية والأكاديمية، والمنتخبين، وتشاورهم وتعاقدهم حول قواعد وآليات وأخلاقيات المشاركة المدنية للجمعيات في المسلسل الانتخابي للجماعات الترابية، وخاصة على مستوى:

1- توسيع وتطوير المشاركة الديموقراطية للمواطنات والمواطنين في الانتخابات المحلية والجهوية

2- ضمان ومراقبة ديموقراطية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها

3- التزام البرامج الانتخابية بالأولويات التنموية للمواطنات والمواطنين، وحقوقهم ومسؤولياتهم

4- مواصفات المرشحات والمرشحين وكفاءاتهم وأخلاقياتهم والتزاماتهم

5- تنظيم وتأطير المناقشة والمساءلة الانتخابية

ويأتي تنظيم هذا المنتدى الوطني:

أولا: تتويجا للورشات التشاورية واللقاءات الدراسية، والدوارات التكوينية، التي نظمها منتدى المواطنة بتنسيق وشراكة مع عدد من الفعاليات الجمعوية والأكاديمية والإعلامية والاجتماعية والسياسية والثقافية، من أجل تمكين المشاركة المدنية الجمعيات، في مواكبة وتأطير ومراقبة مسلسل انتخاب الجماعات الترابية.

ثانيا: دعما لمسار جهود ومبادرات المجتمع المدني المغربي لإعمال المرتكزات والقواعد الدستورية، للخيار الديموقراطي والديموقراطية التشاركية، وللامركزية والجهوية والجماعات الترابية .

ثالثا: تفعيلا لتوجهات وأهداف مبادرة النسيج الوطني للمشاركة المدنية في الحكامة الجهوية والمحلية، التي أطلقها منتدى المواطنة، بتنسيق وشراكة مع مجموعة من الجمعيات والفعاليات الإعلامية والأكاديمية، وبتعاون مع عدد من القطاعات الحكومية والمجالس الدستورية والمجالس المنتخبة، وبدعم وشراكة من مؤسسة فريدريش نومان.

رابعا: مساهمة في بلورة " ميثاق وطني للمشاركة المدنية في انتخاب الجماعات الترابية "، يشكل إطارا مرجعيا وتعاقديا لمرتكزات وأخلاقيات وقواعد وأدوار وآليات المشاركة المدنية للجمعيات في المسلسل الانتخابي للمجالس المحلية والمجالس الجهوية..

7/22/2015

http://www.alittihad.press.ma/ail.asp?codelangue=29&id_info=218413&date_ar=2015-7-22%2010:32:00&wss=1Y09io000101

مجلس المستشارين يناقش تقرير اليزمي حول حقوق الإنسان بالمغرب

565012

◆ أ.ل

بعد أشهر على تقديمه أمام غرفتي البرلمان، يناقش مجلس المستشارين يومه الأربعاء التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان المقدم من قبل إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جلسة عمومية، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

التقرير الذي سيناقشه المستشارون، سبق لليزمي أن قدم بشأنه، يوم الإثنين 16 يونيو من السنة الماضية عرضا أمام أعضاء البرلمان بغرفتيه وبحضور عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة وعدد من الوزراء، تناول فيه أبرز أنشطة المجلس منذ إحداثه في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بالإضافة إلى توصيات المجلس من أجل النهوض بالإطار القانوني والمؤسساتي والتدبيري لحقوق الإنسان بالمغرب.

إدريس اليزمي استعرض حينها لمدة ساعة ونصف أمام أعضاء البرلمان حصيلة هذه المؤسسة الوطنية الدستورية منذ إحداثها في مارس 2011. وأبرز اليزمي أربعة تحديات أساسية حددت أولويات عمل المجلس. أولاها تتمثل في تحقيق المساواة بين الرجال والنساء والمناصفة ومكافحة التمييز. وثانيها المتعلقة بمنظومة العدالة وهي تكريس ضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك الولوج إلى العدالة واستقلال السلطة القضائية ومكافحة التعذيب والوقاية منه، وضمان حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، وتطوير المنظومة الجنائية خاصة عبر إدماج العقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للعفو. فيما يتمثل التحدي الثالث في تكريس ضمانات الحريات العامة فيما يخص تأسيس الجمعيات والتظاهر السلمي وحرية الصحافة. أما التحدي الرابع فيتمثل في تقوية الإطار القانوني والسياسات العمومية، المتعلقة بضمان حقوق الفئات الهشة خاصة الأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال والمسنين والأجانب واللاجئين.

وشدد رئيس المجلس، على أن كيفية تشجيع المشاركة المواطنة في آليات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، والنهوض بأدوار المجتمع المدني وبالمنظومة التعليمية كرافعة للمواطنة وبثقافة حقوق الإنسان هي من أبرز التحديات أيضا، ودعا بالمناسبة إلى المصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام والتصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في أفق إلغائها.

تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يرصد مشاكل الأشخاص المسنين بالمغرب

يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي دورته الثانية والخمسين العادية، وذلك يوم غد الخميس بمقر المجلس، بالرباط، وذلك لتقديم و مناقشة مشروع التقرير حول الأشخاص المسنين في المغرب.

المجلس وضع ضمن أجندته للسنة الجارية، إعداد تقرير في الموضوع، ومن المنتظر أن يكشف عن زبدة لقاءات تشاورية نظمها في الموضوع قبل صياغة التقرير.

وضعية الأشخاص المسنين، شكلت أيضا موضوع اهتمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ففي إطار الحوار التفاعلي حول الأشخاص المسنين: نحو اعتماد قانون جديد والاستفادة من الحماية الاجتماعية، وبعد مشاركته في فعاليات الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان (من 8 إلى 26 شتنبر من السنة المنصرمة)، قدمت نجاة المكاوي، عضو المجلس، في اللقاء التفاعلي حول التقرير الذي قدمته، يوم الإثنين 28 شتنبر، روسا كورنفيلد ماط، الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة تمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان.

وقد عبر المجلس من خلال مداخلته، عن الأهمية التي يوليها لقضية الأشخاص المسنين من خلال تقديمه مجموعة من الملاحظات والتوصيات الواردة في الدراسة التي أنجزها حول مراكز استقبال الأشخاص المسنين. واعتبر أن شيخوخة السكان في المغرب تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للمجتمع، وأنه رغم تنصيص الدستور الجديد لسنة 2011 على ضمان الاستفادة من الحماية الاجتماعية، وتوفر قانون منظم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، إلا أن الدولة لا تتوفر بعد على مقتضيات خاصة بالأشخاص المسنين.

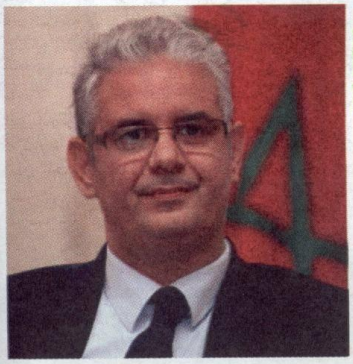

وفي انتظار الكشف عن خلاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كشف تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن عددا كبيرا من الأشخاص المسنين المعوزين والذين لا يتوفرون على دعم أسري، يتم استقبالهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين. ذلك أن هذه المؤسسات، التي تقوم على مقاربة إحسانية أكثر من كونها مبنية على حقوق الإنسان، ويعاني القانون المنظم لها من مجموعة من الاختلالات، وأضاف أن الظروف المعيشية داخل هذه المراكز، في أغلبيتها، لا تتناسب ولا تحترم حقوق الإنسان، ناهيك عن تخلي الدولة عن دورها في هذا المجال، وتكفل جمعيات المجتمع المدني وحدها بذلك، إلى جانب ضعف التنسيق بين عمل الآليات الوطنية الخاصة بالمراقبة.

نادي قضاة المغرب يتبرأ من القانونين التنظيميين ويعلن خوض اعتصام

10064/1

حميد أبو أيمن

أعلن «نادي قضاة المغرب» تبرأه من مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والقانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، اللذين طالتهما التعديلات والمقترحات من طرف الحكومة و الأغلبية البرلمانية، مؤكدا أن مكتبه التنفيذي سيخوض اعتصاما بمقر النادي مع عقد ندوة صحفية يومه الاربعاء، موضحا أن هدف هذه القرارات هو المطالبة بتوفير الحماية للقضاة اثناء عملهم وتطبيق القانون فورا وبدون تلكؤ في حالات الاعتداءات التي تعرضوا لها.

واعتبر «نادي قضاة المغرب» في بيان لمكتبه التنفيذي، توصلت «رسالة الأمة»بنسخة منه، أن «المشروعين لا يضمنان الحد الادنى من استقلال القضاء في حالة مرورهما بهذا الشكل»، مشيرا إلى أن المقترحات المذكورة جسدت «تراجعات خطيرة لا تمس الدستور فقط وإنما تجهز على كل الحقوق بما في ذلك التي كان يتمتع بها القضاة من ذي قبل ، وهو ما سينعكس بصورة جلية على الموقف الدولي للمغرب أمام المنظمات الدولية و منظمات حقوق الإنسان».

كما اعتبر نادي القضاة، في البيان ذاته، أن المقترحات المذكورة تهدف إلى «فرض قيود تعجيزية على القضاة تجعلهم غير قادرين عن العمل و لا يمكنهم تجاوزها إلا بالامتناع عن القيام بواجبهم، و من قبيل ذلك جعل الخطأ في القانون سواء الموضوعي أو الإجرائي سببا في الفصل من مهنة القضاء بعدما اعتبرتهما فرق الأغلبية مدعومة من الحكومة خطأ جسيما، ضاربة بكل ذلك قواعد و إجراءات الطعن المنصوص عليها في قوانين المسطرة الجنائية والمدنية عرض الحائط».

واستغرب المصدر من «موقف الأغلبية التي يفترض فيها أن تحمي القانون وتسهر على تطبيق الدستور بالروح الديمقراطية التي أعلن عنها جلالة الملك، عندما عمدت إلى استغلال الزمن الضيق لانتهاء الدورة التشريعية من أجل تمرير قوانين سترهن حالة المواطن القضائية لعقود في دقائق معدودة قدمت خلالها تعديلات لم تكن محط نقاش عام أبدا مما يفند اطروحة المقاربة التشاركية التي طالما التغني بها لضرب الآراء المخالفة».

وذكر المصدر ذاته أنه سبق وأن تقدم بمذكراته بشأن القانونين التنظيميين كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وغيره من منظمات المجتمع المدني تقدمت بتصوراتها حول القانونيين المذكورين لأهميتهما، إلا أن ذلك كله لم يتم الالتفات له بالرغم من كونه موافقا للدستور ومراعيا لمقتضياته، مما يجعل تلك القوانين لا تعبر عن الحد الأدنى للديمقراطية التشاركية وتعبر بصورة جلية عن الروح التحكمية التي تشتغل بها الأغلبية في مجال أكثر حساسية.

الرويسي تتهم بنكيران بالتحريض على العنف .. والرميد يرد

هسبريس – محمد بلقاسم (صورة – منير امحيمدات)
الثلاثاء 21 يوليوز 2015 – 21:00

شهدت جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب، اليوم الثلاثاء، مواجهة مفتوحة بين وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، والبرلمانية عن فريق الأصالة والمعاصرة، خديجة الرويسي، وذلك على خلفية تحميلها رئيس الحكومة ووزراءه، مسؤولية "التحريض على العنف" ضد المواطنين في الآونة الأخيرة.

وقالت الرويسي في سؤال لفريق "الجرار" بمجلس النواب، حول "السياسة الحكومية في مجال الحريات"، إن الاعتداء على المواطنين واستعمال العنف ضدهم، ليست ممارسات معزولة"، محملة رئيس الحكومة وزراءه مسؤولية القيام بأعمال مشابهة كانت محرضة على هذه الأفعال.

ADVERTISING

"كانت هناك إشارات واضحة، من طرف وزراء في الحكومة، ورئيس الحكومة كان يشجع على هذا العنف والاعتداء على المواطنين"، تقول الرويسي التي اعتبرت ما تفوه به رئيس الحكومة في ندوة جمعته بالكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان نوعا من هذا التحريض.

واستحضرت الرويسي في هذا السياق جواب بنكيران، الذي قال للصبار، "أش غادي دير إلى لقيتي مراتك كا تخونك"، ليجيب الأخير "سأطلب الشرطة، لكن بنكيران "أجابه، "ما عندك نفس"، مشيرة أن هذه الواقعة "جعلت المواطنين "بنفسهم" ويطبقون القانون بأيديهم" وفق تعبيرها.

وأثارت الرويسي ما اعتبرته "اعتداء رئيس الحكومة على صحفية في القناة الثانية في البرلمان، وهو الأمر الذي انتهجه الوزير السابق الحبيب الشوباني مع صحفية كذلك"، معتبرة هذه "إشارات قوية تشجع على الكراهية"، لتطالب، "الحكومة بالاعتذار لأن وزراءها مسؤولون ويشجعون على العنف".

كلام البرلمانية المعارضة أدخل الجلسة في مواجهة كلامية، مع نواب العدالة والتنمية، والوزير مصطفى الرميد، وخاطب نواب الحزب الحاكم الرويسي بالقول إن "الإرهاب هو حزبك، والعنف هو ما يمارسه حزبك الذي يمثل الدولة العميقة"، على حد تعبير وزير العدل.

ولم يترك الرميدالفرصة تمر ليؤكد، أن "من عليه أن يعتذر هو السيدة النائبة، لأنك تحمّلين رئيس الحكومة مسؤولية جرائم ارتكبها أشخاص، وهي محل محاكمات"، رافضا إقحامه فيما قيل إنه "اعتداء على صحفية في هذه القبة، وهي واقعة ليست مسلمة، ووقعت منذ 15 سنة".

وكان بنكيران قد علق على حدث اتهامه بطرد صحفية، بسبب لباسها من المؤسسة التشريعية، بالقول "للبرلمان مواصفاته وعندما رأيت هذه السيدة باللباس المذكور تحدثت مع رئيس الجلسة، وأخبرته بالأمر، ولم أكلمها بشكل مباشر"، متسائلا "إذا كان له الحق اليوم كرئيس للحكومة، أن يحضر للبرلمان بصُوفِتِيما؟".

"أنا لا أتحدث مع الفتيات حول لباسهم، والبرلمان مؤسسة لها قواعدها الخاصة، ويجب أن يبقى للمؤسسات حرمتها التي ينظمها قانونها المقرر"، يقول رئيس الحكومة الذي أردف "دافعت عن هذه القواعد، ولم أتحدث مع هذه السيدة التي ليس بيني وبينها إلا الاحترام"، موضحا أن "المجتمع وإن كان يتطور، لكن يجب احترامه".

http://www.hespress.com/politique/271256.html

الاتحاد الأوروبي يرحب بترخيص المغرب لجمعيات انفصاليّي الداخل

هسبريس – أيوب الريمي (صورة منير امحيمدات)
الأربعاء 22 يوليوز 2015 - 08:02

وجد القرار الصادر عن السلطات المغربية، قبل عدة أشهر، والقاضي بالترخيص لجمعيات أسسها مشهورون بانتمائهم لصفوف انفصاليي الداخل، صدى إيجابيا لدى الاتحاد الأوروبي حسب ما أكدته المفوضة السامية للاتحا، فيديريكا موغيريني عند حديثها عن قضية الصحراء، ورؤية الـ UEلهذا النزاع، خلال اللقاء الذي جمعها بوزير الشؤون الخارجية والتعاون صلاح الدين مزوار.

ADVERTISING

وأكدت المفوضة الأوروبية، أكثر من مرة، على ضرورة العمل والتركيز على ملف حقوق الإنسان في الصحراء ومخيمات تندوف، ما دفعها للحديث عن قرار المغرب الترخيص لجمعيات معروفة بتوجهاتها الإنفصالية، إذ اعتبرت أن هذا القرار هو "نموذج يحتدى به في مجال تطوير حقوق الإنسان ونأمل أن تكون خطوات أخرى تسير في نفس الاتجاه".

ولم يفت المسؤولة الأولى عن السياسة الخارجية الأوروبية أن تنوه بالدور الذي تقوم به المجالس الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، مؤكدة أن المجهود الذي تقوم به هذه المجالس يساعد على خلق بيئة "إيجابية" لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية المغربية.

وجددت مسؤولة الدبلوماسية الأوروبية التذكير بموقف الاتحاد الأوروبي من قضية الصحراء، والقائم على دعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة للوصول إلى حل "دائم وعادل ومتوافق عليه بين الطرفين"، داعية المغرب وجبهة البوليساريو إلى العمل مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء كرستوفر روس من أجل إيجاد حل سياسي لهذه القضية.. وعبرت موغيريني عن انشغال دول الاتحاد الأوروبي من استمرار النزاع حول الصحراء "لمدة طويلة"، نظرا لتأثيره على الأمن في المنطقة وحقوق الإنسان والتعاون الإقليمي بين دول المنطقة حسب الدبلوماسية الأوروبية.

وسبق للمغرب أن قرر، قبل شهور، الترخيص لاثنتي عشر جمعية تشتغل في مجال حقوق الإنسان، وضمنها جمعيتان تنحدران من الأقاليم الجنوبية للمملكة، أسسهما العديد من انفصاليي الداخل الناشطين في المدن الصحراوية.. ومن ضمن الجمعيات التي حصلت على الاعتراف الرسمي تتواجد الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي تأسست في ماي 2005، لكن السلطات رفضت تسليمها وثائق التأسيس بسبب ميولاتها الانفصالية، بالإضافة لجمعية ثانية حديثة التأسيس.

وجاء قرار السلطات المغربية بعد أن قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان برفع التماس لوزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات لمنح الترخيص لكافة الجمعيات المستوفية للشروط المنصوص عليها في قانون الجمعيات.

http://www.hespress.com/orbites/271293.html

قضاة المغرب يطلقون النار على الأغلبية ويقررون التصعيد والدخول في اعتصام

on: 2015/07/21 2:15:42 مساءً In: أنباء واقع لا يوجد تعليقات

عمر المزين – كود:

عمر المزين – كود:

عبر نادي قضاة المغرب، في بلاغ له، توصلت "كود" بنسخة منه، عن استغرابه لموقف الأغلبية لتعديلات والمقترحات التي أدخلتها الحكومة على مشروعي القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية و القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

وأضاف البلاغ أنه في الوقت الذي يفترض فيه أن تحمي القانون وتسهر على تطبيق الدستور بالروح الديمقراطية التي أعلن عنها جلالة الملك، عمدت الأغلبية إلى استغلال الزمن الضيق لانتهاء الدورة التشريعية من أجل تمرير قوانين سترهن حالة المواطن القضائية لعقود في دقائق معدودة قدمت خلالها تعديلات لم تكن محط نقاش عام ابدا منا يفند اطروحة المقاربة التشاركية التي طالما التغني بها لضرب الاراء المخالفة .

وجدد نادي قضاة المغرب إلى أن النادي سبق له أن تقدم بمذكراته بشأن القانونين التنظيميين كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان و غيره من منظمات المجتمع المدني تقدموا بتصوراهم حول القانونيين المذكورين لأهميتهما إلا أن ذلك كله لم يتم الالتفات له بالرغم من كونه موافقا للدستور و مراعيا لمقتضيات، مما "يجعل تلك القوانين لا تعبر عن الحد الأدنى للديمقراطية التشاركية و تعبر بصورة جلية على الروح التحكمية التي تشتغل بها الأغلبية في مجال أكثر حساسية"، حسب تعبير النادي.

وأعلن نادي قضاة المغرب إخلاء دمته التاريخية تجاه الوطن والمواطن وعموم قضاة المملكة إلى تنفيذ اعتصام للمكتب التنفيذي بمقر النادي وعقد ندوة صحفية يوم غد الأربعاء للفت الانتباه الى كل ما ذكر اعلاه مع تأكيده ايضا على الهدف السابق من وراء قرار المكتب التنفيذي بتنفيذ اعتصام بالمقر وهو المطالبة بتوفير الحماية للقضاة أثناء عملهم وتطبيق القانون فورا وبدون تلكأ في حالات الاعتداءات التي تعرضوا لها.

http://www.goud.ma/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%BA%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-159604/

الاتحاد الأوروبي يرحب بترخيص المغرب لجمعيات انفصاليّي الداخل

أيوب الريمي منير امحيمداتنشر في هسبريس يوم 22 - 07 - 2015

وجد القرار الصادر عن السلطات المغربية، قبل عدة أشهر، والقاضي بالترخيص لجمعيات أسسها مشهورون بانتمائهم لصفوف انفصاليي الداخل، صدى إيجابيا لدى الاتحاد الأوروبي حسب ما أكدته المفوضة السامية للاتحا، فيديريكا موغيريني عند حديثها عن قضية الصحراء، ورؤية ال UEلهذا النزاع، خلال اللقاء الذي جمعها بوزير الشؤون الخارجية والتعاون صلاح الدين مزوار.

وأكدت المفوضة الأوروبية، أكثر من مرة، على ضرورة العمل والتركيز على ملف حقوق الإنسان في الصحراء ومخيمات تندوف، ما دفعها للحديث عن قرار المغرب الترخيص لجمعيات معروفة بتوجهاتها الإنفصالية، إذ اعتبرت أن هذا القرار هو "نموذج يحتدى به في مجال تطوير حقوق الإنسان ونأمل أن تكون خطوات أخرى تسير في نفس الاتجاه".

ولم يفت المسؤولة الأولى عن السياسة الخارجية الأوروبية أن تنوه بالدور الذي تقوم به المجالس الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، مؤكدة أن المجهود الذي تقوم به هذه المجالس يساعد على خلق بيئة "إيجابية" لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية المغربية.

وجددت مسؤولة الدبلوماسية الأوروبية التذكير بموقف الاتحاد الأوروبي من قضية الصحراء، والقائم على دعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة للوصول إلى حل "دائم وعادل ومتوافق عليه بين الطرفين"، داعية المغرب وجبهة البوليساريو إلى العمل مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأممالمتحدة إلى الصحراء كرستوفر روس من أجل إيجاد حل سياسي لهذه القضية.. وعبرت موغيريني عن انشغال دول الاتحاد الأوروبي من استمرار النزاع حول الصحراء "لمدة طويلة"، نظرا لتأثيره على الأمن في المنطقة وحقوق الإنسان والتعاون الإقليمي بين دول المنطقة حسب الدبلوماسية الأوروبية.

وسبق للمغرب أن قرر، قبل شهور، الترخيص لاثنتي عشر جمعية تشتغل في مجال حقوق الإنسان، وضمنها جمعيتان تنحدران من الأقاليم الجنوبية للمملكة، أسسهما العديد من انفصاليي الداخل الناشطين في المدن الصحراوية.. ومن ضمن الجمعيات التي حصلت على الاعتراف الرسمي تتواجد الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي تأسست في ماي 2005، لكن السلطات رفضت تسليمها وثائق التأسيس بسبب ميولاتها الانفصالية، بالإضافة لجمعية ثانية حديثة التأسيس.

وجاء قرار السلطات المغربية بعد أن قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان برفع التماس لوزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات لمنح الترخيص لكافة الجمعيات المستوفية للشروط المنصوص عليها في قانون الجمعيات.

http://www.maghress.com/hespress/271293

منتدى وطني للمشاركة المدنية في انتخاب الجماعات الترابية بالدارالبيضاء

أضيف في 21 يوليوز 2015 الساعة 57 : 14

ينظم منتدى المواطنة بشراكة وتنسيق مع عدد من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات الإعلامية والأكاديمية وبتعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات، وبدعم من مؤسسة فريدريش نومان... المنتدى الوطني للمشاركة المدنية في المسلسل الانتخابي للجماعات الترابية، وذلك يوم السبت 25 يوليوز 2015، على الساعة التاسعة صباحا، بمقر مجلس مدينة الدار البيضاء.

وهو لقاء مدني ديموقراطي لتواصل وتشاور مجموعة من جمعيات وأطر المجتمع المدني والأحزاب، والفعاليات الإعلامية والأكاديمية، والمنتخبين، وتشاورهم وتعاقدهم حول قواعد وآليات وأخلاقيات المشاركة المدنية للجمعيات في المسلسل الانتخابي للجماعات الترابية، وخاصة على مستوى:
توسيع وتطوير المشاركة الديموقراطية للمواطنات والمواطنين في الانتخابات المحلية والجهوية
ضمان ومراقبة ديموقراطية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها التزام البرامج الانتخابية بالأولويات التنموية للمواطنات والمواطنين، وحقوقهم ومسؤولياتهم
مواصفات المرشحات والمرشحين وكفاءاتهم وأخلاقياتهم والتزاماتهم تنظيم وتأطير المناقشة والمساءلة الانتخابية

ويأتي تنظيم هذا المنتدى الوطني:

أولا: تتويجا للورشات التشاورية واللقاءات الدراسية، والدوارات التكوينية، التي نظمها منتدى المواطنة بتنسيق وشراكة مع عدد من الفعاليات الجمعوية والأكاديمية والإعلامية والاجتماعية والسياسية والثقافية، من أجل تمكين المشاركة المدنية الجمعيات، في مواكبة وتأطير ومراقبة مسلسل انتخاب الجماعات الترابية.

ثانيا: دعما لمسار جهود ومبادرات المجتمع المدني المغربي لإعمال المرتكزات والقواعد الدستورية، للخيار الديموقراطي والديموقراطية التشاركية، وللامركزية والجهوية والجماعات الترابية .
ثالثا: تفعيلا لتوجهات وأهداف مبادرة النسيج الوطني للمشاركة المدنية في الحكامة الجهوية والمحلية، التي أطلقها منتدى المواطنة، بتنسيق وشراكة مع مجموعة من الجمعيات والفعاليات الإعلامية والأكاديمية، وبتعاون مع عدد من القطاعات الحكومية والمجالس الدستورية والمجالس المنتخبة، وبدعم وشراكة من مؤسسة فردريش نومان.

رابعا: مساهمة في بلورة " ميثاق وطني للمشاركة المدنية في انتخاب الجماعات الترابية "، يشكل إطارا مرجعيا وتعاقديا لمرتكزات وأخلاقيات وقواعد وأدوار وآليات المشاركة المدنية للجمعيات في المسلسل الانتخابي للمجالس المحلية والمجالس الجهوية.

طبيعة وأهداف المنتدى:

لقاء مدني ديموقراطي يهم تنمية الديموقراطية التشاركية وتكاملها مع الديموقراطية التمثيلية، ودعمها للمشاركة المواطنة في السياسات والقرارات العمومية المحلية والجهوية، وتقوية وتطوير موقع وأدوار جمعيات المجتمع المدني في انتخاب الجماعات الترابية وبرامجها وحكامتها.

وذلك من خلال تعبئة وتواصل مجموعة من جمعيات وأطر المجتمع المدني، والأحزاب والفعاليات الإعلامية والأكاديمية والمنتخبين، وتشاورهم وتعاقدهم حول قواعد وآليات وأخلاقيات المشاركة المدنية للجمعيات في المسلسل الانتخابي للجماعات الترابية، وخاصة على مستوى:

توسيع وتطوير المشاركة الديموقراطية ، للمواطنات والمواطنين، في الانتخابات المحلية والجهوية
ضمان ومراقبة ديموقراطية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها.

التزام البرامج الانتخابية بالأولويات التنموية للمواطنات والمواطنين، وحقوقهم ومسؤولياتهم
مواصفات المرشحات والمرشحين وكفاءاتهم وأخلاقياتها والتزاماتهم
تنظيم وتأطير المناقشة والمساءلة الانتخابية

ويعتبر هذا المنتدى الوطني:

أولا: تتويجا للورشات التشاورية واللقاءات الدراسية، والدوارات التكوينية، التي نظمها منتدى المواطنة، بتنسيق وشراكة مع عدد من الفعاليات الجمعوية والأكاديمية والإعلامية والاجتماعية والسياسية والثقافية، من أجل تمكين المشاركة المدنية الجمعيات، في مواكبة وتأطير ومراقبة مسلسل انتخاب الجماعات الترابية، والتزامها بالمرتكزات الدستورية، ومبادئ حقوق الإنسان، وبالقواعد الديموقراطية، وآليات الديموقراطية التشاركية، وبأولويات التنمية البشرية المستدامة للمواطنات والمواطنين محليا وجهويا.

ثانيا: دعما لمسار جهود ومبادرات المجتمع المدني المغربي لإعمال المرتكزات والقواعد الدستورية لحقوق ومسؤوليات المواطنين والمواطنات، وللخيار الديموقراطي والديموقراطية التشاركية، وللامركزية والجهوية والجماعات الترابية، وحريات وأدوار الجمعيات ومشاركتها المدنية.

ثالثا: تفعيلا لتوجهات وأهداف مبادرة النسيج الوطني للمشاركة المدنية في الحكامة الجهوية والمحلية، التي أطلقها منتدى المواطنة، بتنسيق وشراكة مع مجموعة من الجمعيات والفعاليات الإعلامية والأكاديمية، وبتعاون مع عدد من القطاعات الحكومية والمجالس الدستورية والمجالس المنتخبة، وبدعم وشراكة من مؤسسة فردريش نومان.

رابعا: مساهمة في بلورة " ميثاق وطني للمشاركة المدنية في انتخاب الجماعات الترابية "، يشكل إطارا مرجعيا وتعاقديا لمرتكزات وأخلاقيات وقواعد وأدوار وآليات المشاركة المدنية للجمعيات في المسلسل الانتخابي للمجالس المحلية والمجالس الجهوية.

المشاركون:

أطر وفعاليات جمعيات المجتمع المدني وخاصة المنخرطة في النسيج الوطني للمشاركة المدنية
منتخبون محليون وجهويون
برلمانيون
أطر الأحزاب السياسية
فعاليات أكاديمية
فعليات إعلامية

محاور المنتدى:

المرجعيات الدولية والوطنية للمشاركة المدنية في الحكامة الجهوية والمحلية

المرتكزات والأحكام الدستورية والقانونية للجماعات الترابية ولانتخابها

المرتكزات الحقوقية والقواعد الديموقراطية لانتخاب الجماعات الترابية

قواعد وآليات وأخلاقيات مشاركة الجمعيات في المسلسل الانتخابي للجماعات الترابية

مواصفات وكفاءات وأخلاقيات المرشحين والمرشحات للجماعات الترابية

المرجعيات والمرتكزات الحقوقية والالتزامات التنموية للبرامج الانتخابية

مبادئ وآليات المساءلة والمناقشة الانتخابية

مبادئ وآليات مراقبة ديموقراطية ونزاهة الانتخابات وشفافيتها

موقع وأدوار تقنيات الإعلام الالكتروني والتواصل الاجتماعي في مشاركة الجمعيات في انتخابات الجماعات الترابية

مشروع ميثاق المشاركة المدنية للجمعيات في انتخاب الجماعات الترابية

http://www.zoompresse.com/news7383.html

وقفة أحتجاجية للتنديد بوفاة امرأة حامل بطانطان

أضيف في 21 يوليوز 2015 الساعة 35 : 11
الصحراء اليوم:الطانطان

وسط إنزال امني غير مسبوق نظم العشرات من المواطنين صباح الاثنين 20 يوليوز 2015 وقفة احتجاجية أمام مستشفى الحسن الثاني بطانطان ، تضامنا مع عائلة السيدة التي توفيت رفقة جنينها نتيجة الإهمال الطبي ، بدعم من الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وبحضور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان – كلميم ومجموعة من الفعاليات الجمعوية .

و رفع المحتجين عدة شعارات تطالب بفتح تحقيق نزيه ، و زيارة وزير الصحة لتوفير الأطقم الطبية و التجهيزات الضرورية ..، أمام تأثر واضح لمجموعة من أفراد عائلة الضحية و دموع طابعة على محيا أب المرحومة جراء فقدانه لابنته . من بين الشعارات المرفوعة :

بغينا الصحة و التنمية مطالبنا حقوقية
ياوزير يامسؤول هذشي ماشي معقول
صامدون صامدون و بالتحقيق مطالبون
ياصاحب الجلالة طانطان ماهو في حالة
المواطن احتج احتج باركا ماتفرج
هذا عيب هذا عار الحوامل في خطر
هذا مغرب الله كريم لا صحة لا تطبيب..

وأكدت الجمعية المغربية في أن الحق في الحياة حق مقدس ، في مستشفى تحول إلى مقبرة ، بفعل تغييب 15 تخصص ، و غياب الجراح و طبيب التخدير و أكدت أنها ستدخل طرف مدني في القضية المعروضة على أنظار العدالة .

الوقفة الناجحة عكست الواقع الخطير الذي باتت تعيشه أقسام مستشفى طانطان ، والتي لم يبقى حالها كارثيا رغم الوقفات الاحتجاجية والبيانات التنديدية تجاه الوضع المزري .

ونشير إلى أن الوقفة لا تبخس مجهودات الشرفاء و الشريفات الذين يقومون بعملهم بإخلاص و نية حسنة ، رغم الواقع الميداني المر في المستشفى المذكور .

ومباشرة بعد انتهاء الوقفة التضامنية ، تعرض الصحفي أوس رشيد أثناء القيام بواجبه المهني ، لهجوم من مصور تابع لعمالة طانطان ، إذا عمل المعتدي على سب و شتم الصحفي ، وحاول ضربه بكاميرا كبيرة على رأسه أمام مجموعة من النشطاء و رجال الإعلام .. مما خلف موجة استياء عارمة و سط الحاضرين ، مع العلم أن الصحفي عمل على ضبط النفس ، ووضع شكاية في الموضوع لدى الجهات المعنية ..

وشهد مكتب الجريدة في طانطان الأحمر عشية نفس اليوم ، إنزالا امنيا بثلاث سيارات للشرطة ، ليتم تنظيم اجتماع موسع لمجموعة من رجال الإعلام في حي دوار الشيخ عبداتي ..

http://www.saharahoy.com/news5925.html

مهرجان مقريصات الخامس تحت شعار"المقاربة التشاركية في خدمة التنمية المحلية"

عبد السلام العزاوي
الثلاثاء 21 يوليو 2015 - 15:35
ستكون ساكنة مقريصات والجماعات المجاورة، هذا الأسبوع على موعد مع النسخة الخامسة من مهرجان مقريصات السنوي والذي دأبت على تنظيمه جمعية أجيال للتنمية بمقريصات بشراكة مع عدد من الجمعيات المحلية وذلك أيام 23 – 24- 25 و26 يوليوز 2015.

المهرجان الذي أصبح تقليدا سنويا، يرفع هذه السنة شعار:"المقاربة التشاركية في خدمة التنمية المحلية". و قد أعد منظموه طبقا متنوعا من المواد و الفقرات الترفيهية و التثقيفية و الخدمات الاجتماعية.

سيعرف المهرجان في يومه الأول تنظيم كرنفال شعبي تؤثث مفاصله مجموعات تراثية محلية و إقليمية، إضافة إلى لوحات تراثية تعكس مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بمقريصات.هذا و سيتم توزيع جوائز لحفز التفوق الدراسي، و تكريم الأستاذة رجاء ناجي مكاوي.

في اليوم الثاني سيكون الجمهور على موعد مع عرض حول أهمية المنتوج المحلي في التغذية الدكتور محمد الفايد، قبل أن يتلقي الجمهور مع أمسية دينية بمشاركة جمعية الصفا لمديح المصطفى بوزان ومجموعة فتيات السلام للحضرة الشفشاونية، فيما سيستفيد عدد من أسر مقريصات من إعذار أطفالها و أنشطة تربوية.

اليوم الثالث سيعرف أمسية فنية بمشاركة مجموعات "بنات الغيوان " وخلود الجيل " و " البسمات ". فيما سيخصص اليوم الأخير من المهرجان أمسية فنية ختامية لفن الطقطوقة الجبلية بمشاركة مجموعتي عبد العالي التوناتي وعبد الطيف الخمسي الذي سيتم تكريم مساره الفني خلالها.

بالموازاة مع هذه الفقرات وعلى امتداد الأيام الأربع للمهرجان، ستعرف مختلف فضاءات مقريصات تنظيم أنشطة رياضية متنوعة تتمثل في سباق على الطريق و دوري في الكرة الحديدية ومسابقة مفتوحة في رماية الصحون الطائرة، فضلا عن ندوة تواصلية حول مؤسسة الوسيط من تنشيط اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة – تطوان والمندوبية الجهوية لمؤسسة الوسيط. كما سيقام طيلة أيام المهرجان معرض للمنتوجات المحالية ومتحف لمعروضات التراث المحلي.

http://anwalpress.com/%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1/

مجلس المستشارين يناقش تقرير اليزمي حول حقوق الإنسان بالمغرب

في ,slider المغرب السياسي 22 يوليو ,2015
– AHDATH.INFO خاص

بعد أشهر على تقديمه أمام غرفتي البرلمان، يناقش مجلس المستشارين يومه الأربعاء التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان المقدم من قبل إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جلسة عمومية، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

التقرير الذي سيناقشه المستشارون، سبق لليزمي أن قدم بشأنه، يوم الإثنين 16 يونيو من السنة الماضية عرضا أمام أعضاء البرلمان بغرفتيه وبحضور عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة وعدد من الوزراء، تناول فيه أبرز أنشطة المجلس منذ إحداثه في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بالإضافة إلى توصيات المجلس من أجل النهوض بالإطار القانوني والمؤسساتي والتدبيري لحقوق الإنسان بالمغرب.

إدريس اليزمي استعرض حينها لمدة ساعة ونصف أمام أعضاء البرلمان حصيلة هذه المؤسسة الوطنية الدستورية منذ إحداثها في مارس 2011. وأبرز اليزمي أربعة تحديات أساسية حددت أولويات عمل المجلس. أولاها تتمثل في تحقيق المساواة بين الرجال و النساء و المناصفة و مكافحة التمييز. وثانيها المتعلقة بمنظومة العدالة و هي تكريس ضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك الولوج إلى العدالة و استقلال السلطة القضائية و مكافحة التعذيب و الوقاية منه، وضمان حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، و تطوير المنظومة الجنائية خاصة عبر إدماج العقوبات البديلة و مراجعة الإطار القانوني للعفو. فيما يتمثل التحدي الثالث في تكريس ضمانات الحريات العامة فيما يخص تأسيس الجمعيات و التظاهر السلمي و حرية الصحافة. أما التحدي الرابع فيتمثل في في تقوية الإطار القانوني و السياسات العمومية، المتعلقة بضمان حقوق الفئات الهشة خاصة الأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال والمسنين والأجانب واللاجئين.

وشدد رئيس المجلس، على أن كيفية تشجيع المشاركة المواطنة في آليات الديمقراطية التمثيلية و التشاركية، والنهوض بأدوار المجتمع المدني و بالمنظومة التعليمية كرافعة للمواطنة و بثقافة حقوق الإنسان هي من أبرز التحديات أيضا، ودعا بالمناسبة إلى المصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام و التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في أفق إلغائها. كما اعتبر أن من الأولويات، إصدار القانون المحدث للهيأة المكلفة بالمناصفة و مكافحة كل أشكال التمييز، و قانون مكافحة العنف ضد النساء و الإطار القانوني لشروط تشغيل العمال المنزليين، وأيضا إصدار القانونين التنظيميين للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، و الإطارين القانونيين للعقوبات البديلة و العفو.

للإشارة فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والحريات بالمغرب تتوافق نصوصها التنظيمية لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويتوفر المجلس الوطني على اختصاصات أوسع، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، الشيء الذي يضمن للمجلس مزيدا من الاستقلالية والتأثير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

ومن بين اختصاصات المجلس، في مجال حماية حقوق الإنسان رصد الانتهاكات، مع إمكانية إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة، وإعداد تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد والتحقيقات ورفعها إلى الجهات المختصة مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات التي تم رصدها؛ وتلقي الشكايات ودراستها ومعالجتها وتتبعها وتقديم توصيات بشأنها وإحالتها عند الاقتضاء إلى الجهات المختصة، وإخبار المشتكين المعنيين بذلك؛ و التدخل بكيفية استباقية وعاجلة كلما تعلق الأمر بحالة من حالات التوتر، التي قد وأيضا تفضي إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان بصفة فردية أو جماعية، في إطار المهام المسندة إليه، وبتنسيق مع السلطات العمومية المعنية، و المساهمة في تفعيل الآليات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها.

ومن مهامه أيضا ، بحث ودراسة ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقانون

الدولي الإنساني، ويقترح التوصيات التي يراها مناسبة في هذا الشأن، ويرفعها إلى السلطات الحكومية المختصة؛ المساهمة في إعداد التقارير التي تقدمها الحكومة لأجهزة المعاهدات؛ تقديم المساعدة والمشورة إلى البرلمان والحكومة، بناء على طلبها، في مجال ملائمة مشاريع ومقترحات القوانين مع المعاهدات الدولية.

أوسي موح لحسن

http://www.ahdath.info/?p=93237

"نادي قضاة المغرب" يتبرأ من القانونين التنظيميين ويقرر الدخول في اعتصام

الثلاثاء 21 يوليو 2015 10:39
بديل ـ شريف بلمصطفى
طباعة

تبرأ "نادي قضاة المغرب"، من مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية و القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، اللذين طالتهما التعديلات و المقترحات من طرف الحكومة و الأغلبية البرلمانية، مُعلنا أن مكتبه التنفيذي سيخوض اعتصاما بمقر النادي مع عقد ندوة صحفية يوم الاربعاء 22 يوليوز، للمطالبة بتوفير الحماية للقضاة اثناء عملهم وتطبيق القانون فورا وبدون تلكأ في حالات الاعتداءات التي تعرضوا لها.

واعبر "نادي قضاة المغرب" في بيان له، توصل "بديل.أنفو "بنسخة منه أن "المشروعين لا يضمنان الحد الادنى من استقلال القضاء في حالة مرورهما بهذا الشكل".

وأكد البيان ذاته أن المقترحات المذكورة جسدت "تراجعات خطيرة لا تمس الدستور فقط وإنما تجهز على كل الحقوق بما في ذلك التي كان يتمتع بها القضاة من ذي قبل ، وهو ما سينعكس بصورة جلية على الموقف الدولي للمغرب أمام المنظمات الدولية و منظمات حقوق الإنسان".

كما أشار "قضاة النادي" إلى أن المقترحات المذكورة تهدف إلى "فرض قيود تعجيزية على القضاة تجعلهم غير قادرين عن العمل و لا يمكنهم تجاوزها إلا بالامتناع عن القيام بواجبهم ، و من قبيل ذلك جعل الخطأ في القانون سواء الموضوعي أو الإجرائي سببا في الفصل من مهنة القضاء بعدما اعتبرتهما فرق الأغلبية مدعومة من الحكومة خطأ جسيما، ضاربة بكل ذلك قواعد و إجراءات الطعن المنصوص عليها في قواني المسطرة الجنائية و المدنية عرض الحائط".

واستغرب أصحاب البيان من "موقف الأغلبية التي يفترض فيها أن تحمي القانون و تسهر على تطبيق الدستور بالروح الديمقراطية التي أعلن عنها الملك ، عندما عمدت إلى استغلال الزمن الضيق لانتهاء الدورة التشريعية من أجل تمرير قوانين سترهن حالة المواطن القضائية لعقود في دقائق معدودة قدمت خلالها تعديلات لم تكن محط نقاش عام ابدا منا يفند اطروحة المقاربة التشاركية التي طالما التغني بها لضرب الاراء المخالفة".

وأعلن "النادي" أنه سبق وأن تقدم بمذكراته بشأن القانونين التنظيميين كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان و غيره من منظمات المجتمع المدني تقدموا بتصوراهم حول القانونيين المذكورين لأهميتهما إلا أن ذلك كله لم يتم الالتفات له بالرغم من كونه موافقا للدستور و مراعيا لمقتضيات، مما يجعل تلك القوانين لا تعبر عن الحد الأدنى للديمقراطية التشاركية و تعبر بصورة جلية على الروح التحكمية التي تشتغل بها الأغلبية في مجال أكثر حساسية .

http://badil.info/%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%A3-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7/

حقوقيون ينتقدون الأحكام القضائية في ملف "الحسناوي" ويطالبون بإعادة المحاكمة

1 دقيقة مضت

سجل المكتب المركزي، للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بناء على مراقبته لمحاكمة طلبة جامعة محمد بن عبد الله بفاس، المعتقلين على خلفية أحداث 24 أبريل 2014 التي أودت بحياة الطالب عبد الرحيم الحسناوي، مجموعة من الملاحظات.

ومن بين الملاحظات التي طرحها المكتب التأثير على القضاء من خلال تصريحات كل من رئيس الحكومة، ووزير الداخلية بالبرلمان ومجموعة من النواب البرلمانيين، بالإضافة إلى متابعة الطلبة المنتمين لفصيل واحد (النهج الديموقراطي القاعدي)، رغم أن المواجهة، حسب التصريحات الرسمية، شارك فيها فصيلان (النهج الديموقراطي القاعدي والتجديد الطلابي)، واعتقال بعض الطلبة الذين يؤكد الشهود عدم تواجدهم بمسرح الأحداث ساعة وقوعها، انتقاما منهم بسبب أنشطتهم ونضالاتهم الطلابية.

وأضاف المكتب في بلاغ توصل موقع (أنفو ميديا)بنسخة منه، أن من بين الملاحظات أيضا انتفاء مبدأ علنية الجلسات، نظرا للحصار المضروب على محيط المحكمة، ومنع المواطنين من متابعة أطوار المحاكمة؛ إلى جانب المس بحق الدفاع في الترافع، والمتمثل في التضييقات والمقاطعات المتكررة من طرف هيئة المحكمة، ورفض كل الدفوعات الشكلية والملتمسات بضرورة إحضار الشهود والطبيب الذي أشرف على علاج الضحية، والاطلاع على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الموضوع.

وبناء على تلك الملاحظات المسجلة بخصوص المحاكمة، طالب فرع المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بفتح التحقيق مع كل الطلبة من الفصائل والأطراف المشاركة في الأحداث، ومتابعتهم في نفس الشروط، إلى جانب المطالبة بضرورة إعادة محاكمة الطلبة المشاركين في الأحداث، في إطار محاكمة عادلة تتوفر فيها كل الشروط والضمانات القانونية والحقوقية، وكذلك إطلاق سراح الطلبة الذين ثبت أنهم لم يكونوا بمسرح الأحداث، وإسقاط المتابعة عنهم.

يشار إلى أن الأحداث موضوع المتابعة اندلعت إثر مواجهات بين عدد من الطلبة ينتمون لفصيلين طلابيين بالجامعة، نتج عنها سقوط جرحى ومصابين، نقل ثلاثة منهم (محسن الليلوي، عماد علالي وعبد الرحيم الحسناوي) إلى المستشفى الجامعي الحسن الثاني بفاس لإسعافهم؛ حيث توفي الطالب عبد الرحيم الحسناوي، عضو منظمة التجديد الطلابي، متأثرا بالجراح التي أصيب بها.

http://www.infomedia.ma/2015/07/21/128132/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85

لقاء حول المجتمع المدني والمسلسل الانتخابي للجماعات في المغرب

مشاهد 24 . متابعات 2015-07-39 22 زيارة

ينظم منتدى المواطنة بشراكة وتنسيق مع عدد من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات الإعلامية والأكاديمية وبتعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات، وبدعم من مؤسسة فريدريش نومان، المنتدى الوطني للمشاركة المدنية في المسلسل الانتخابي للجماعات الترابية، وذلك يوم السبت 25 يوليوز 2015، على الساعة التاسعة صباحا، بمقر مجلس مدينة الدار البيضاء.

وهذا اللقاء "مدني ديموقراطي، يفسح المجال لتواصل وتشاور مجموعة من جمعيات وأطر المجتمع المدني والأحزاب، والفعاليات الإعلامية والأكاديمية، والمنتخبين، وتشاورهم وتعاقدهم حول قواعد وآليات وأخلاقيات المشاركة المدنية للجمعيات في المسلسل الانتخابي للجماعات الترابية".

للمزيد:لقاء حول الشباب المغربي والمشاركة السياسية في أفق الانتخابات الجماعية

ويأتي تنظيم هذا المنتدى الوطني، حسب بلاغ تلقى موقع " مشاهد24" نسخة منه، تتويجا للورشات التشاورية واللقاءات الدراسية، والدوارات التكوينية، التي نظمها منتدى المواطنة بتنسيق وشراكة مع عدد من الفعاليات الجمعوية والأكاديمية والإعلامية والاجتماعية والسياسية والثقافية، من أجل تمكين المشاركة المدنية الجمعيات، في مواكبة وتأطير ومراقبة مسلسل انتخاب الجماعات الترابية.

ويهفو المنتدى إلى المساهمة في بلورة " ميثاق وطني للمشاركة المدنية في انتخاب الجماعات الترابية "، بما " يشكل إطارا مرجعيا وتعاقديا لمرتكزات وأخلاقيات وقواعد وأدوار وآليات المشاركة المدنية للجمعيات في المسلسل الانتخابي للمجالس المحلية والمجالس الجهوية".

http://machahid24.com/politique/84907.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان–كلميم في لقاء تواصلي مع منسقي الأندية التربوية بالمؤسسات الثانوية التابعة لأقليم سيدي افني

الخميس 21 فبراير 2013

تنفيذا لبرنامج عملها برسم سنة 2013، ومن أجل تعبئة كل الشركاء والفاعلين المنشغلين بتنمية الفعل التربوي الهادف إلى بث ثقافة حقوق الانسان، نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان–كلميم لقاء تواصلي مع منسقي الأندية التربوية بالمؤسسات الثانوية التابعة لأقليم سيدي افني تحت شعار :

تفعيل دور الاندية التربوية دعامة للنهوض بثقافة حقوق الانسان

يوم الاربعاء 13 فبراير 2013 بمدينة سيدي افني على الساعة الثالثة زوالا بثانوية مولاي عبد الله .

كان الهدف من هدا اللقاء هو التعريف باختصاصات المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجانه الجهوية والتعرف على حاجيات المنسقين في مجال التكوين على ثقافة حقوق الانسان وحثهم على الانخراط الإيجابي والفاعل في هذه المبادرة التي تسعى بالأساس الى زرع قيم التعدد والاختلاف في الناشئة

http://www.ifninet.com/629.html

بلاغ حول انعقاد الجسنة السنوية – مناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

بلاغ حول انعقاد الجسنة السنوية – مناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان 22-23 يوليوز 2015

ينهي السيد رئيس مجلس المستشارين إلى علم كافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن المجلس سيعقد جلستين عموميتين: الأولى تخصص لمناقشة تقرير "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور، وذلك يوم الأربعاء 22 يوليوز 2015 على الساعة الرابعة بعد الزوال.

والثانية تخصص لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية"، طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، وذلك يوم الخميس 23 يوليوز 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

وعليه، فالمرجو من السيدات والسادة المستشارين المحترمين الحضور إلى مقر المجلس في الموعدين المحددين.

http://www.chambredesconseillers.ma/ar/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-22-23-%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%B2-2015

L'ECONOMISTE
LE PREMIER QUOTIDIEN ECONOMIQUE DU MAROC

ELECTIONS : SESSIONS DE FORMATION AU PROFIT DES OBSERVATEURS NATIONAUX

Crée le : 21 juillet 2015 à 20:48
Version Imprimable

Dans le cadre de la préparation de l'opération d'observation des élections de 2015, la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, présidée par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), organise du 22 juillet au 4 août 2015, cinq sessions de formation au profit des observateurs et observatrices nationaux des élections, mandatés par les instances accréditées. Programmée sous forme de modules de deux jours par session, cette formation profitera à quelque 1.250 observateurs et permettra de renforcer les compétences des participants en matière d'observation neutre et indépendante des élections à travers des ateliers interactifs, des jeux de rôle et des exercices pratiques. La première session se déroulera à Témara.

http://www.leconomiste.com/flash-infos/elections-sessions-de-formation-au-profit-des-observateurs-nationaux

Les adversaires du Maroc tentent de voiler l'impact positif d'une politique migratoire réussie

La politique migratoire, adoptée par le Maroc depuis la fin de l'année 2013 a été victime de son propre succès. Saluée par différents organismes internationaux, cette politique, unique en Afrique, s'est attiré les foudres des adversaires du Royaume. Lundi, sept individus ont pris d'assaut l'ambassade du Maroc en France. Ils brandissaient des slogans hostiles à cette politique.

En vigueur depuis le 11 novembre 2013, la nouvelle politique nationale d'immigration et d'asile ne pouvait passer sans faire de jaloux.
Les ennemis de l'intégrité territoriale du Royaume n'ont pas tardé à sévir. Dans ce sens, l'ambassade du Maroc en France a été victime d'une agression, lundi, par «sept personnes subsahariennes», mettant en avant des slogans hostiles à la politique migratoire du Maroc. La représentation diplomatique n'a pas hésité à dénoncer «ce qui s'apparente à une action préméditée et orchestrée par des parties, connues pour leur hostilité permanente aux intérêts du Maroc, et qui visent à porter atteinte à l'image du Royaume». Selon un communiqué, l'ambassade a affirmé qu'une plainte a été déposée auprès des autorités françaises compétentes, devant lesquelles ces individus devront répondre de leurs actes. L'ambassade a affirmé avoir saisi également les services diplomatiques français afin de prendre les mesures adéquates à l'encontre des assaillants. Intrigante par son timing et par les messages qu'elle renvoie, cette action intervient au moment où la politique migratoire adoptée par le royaume est saluée par les organisations internationales actives dans le domaine des droits de l'homme ainsi que par les partenaires du Maroc. En effet, ciblant quelque 35.000 immigrants en situation administrative irrégulière, cette politique a permis jusqu'à aujourd'hui la régularisation des situations de quelque 18.600 immigrés sur un total de 22.917 demandes déposées et toujours en cours de traitement. Les partenaires du Maroc, et à leur tête l'Union Européenne, ont toujours affiché leur soutien à cette politique, unique en Afrique. En visite au Maroc en avril dernier, le Commissaire européen en charge de la Migration, des affaires intérieures et de la citoyenneté, Dimitris Avramopoulos avait annoncé, à Rabat, le lancement du projet «Promouvoir l'intégration des migrants au Maroc». Financé par l'Union européenne dans le cadre du Partenariat pour la mobilité UE-Maroc, ce projet a pour objectif d'appuyer la Stratégie nationale d'immigration et d'Asile et a fait l'objet d'une convention de financement d'un montant global de 10 millions d'euros.
Le 9 septembre 2013, un communiqué du Cabinet Royal affirme la prise de connaissance par Sa Majesté le Roi Mohammed VI du rapport thématique relatif à la situation des migrants et des réfugiés au Maroc et qui lui a été soumis par le Conseil national des droits de l'Homme. Une journée après, un nouveau communiqué du Cabinet Royal est venu révéler les Hautes Instructions du Souverain au gouvernement pour l'élaboration d'une politique globale en matière d'immigration ainsi que pour la mise en place d'un plan d'action opérationnel en 4 axes. Il s'agissait de la situation des réfugiés et des demandeurs d'asile, la question des étrangers en situation irrégulière, la lutte contre la traite des personnes et l'amélioration des conditions de vie des étrangers en situation régulière. Après un mois de réflexion, le 10 octobre précisément, un département en charge des affaires de la migration a vu le jour au sein du ministère des MRE. Depuis, les événements se sont succédé. Le discours royal le 6 novembre à l'occasion du 38e anniversaire de la Marche verte est venu réitérer l'engagement du Souverain en faveur de la question migratoire et définir les grandes lignes de la nouvelle politique migratoire marocaine entrée en vigueur cinq jours après. ■

Ayoub Lahrache

تنظيم خمس دورات تكوينية لفائدة ملاحظي الانتخابات المبرمجة برسم سنة 2015

الرباط 21 يوليوز 2015 /ومع/ تنظم اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يترأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خمس دورات تكوينية، لفائدة الملاحظين الوطنيين المقترحين من لدن الهيئات المعتمدة للملاحظة بموجب القانون رقم 30.11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، وذلك من 22 يوليوز الجاري إلى 4 غشت المقبل بمدينة تمارة.

وفي هذا الصدد، أوضح بلاغ للمجلس أن هذه الدورات التكوينية، المنظمة في إطار التحضير لعملية ملاحظة الانتخابات برسم سنة 2015 والتي تمتد كل واحدة منها على مدى يومين، تهدف إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجال الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، كما ترمي بشكل خاص إلى تمكينهم من اكتساب المعارف القانونية والمهارات المنهجية الضرورية (المعايير الدولية، الإطار الوطني الدستوري والتشريعي، أخلاقيات ملاحظة الانتخابات) وكذا مناهج وتقنيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

كما تسعى هذه الدورات التكوينية، التي سيستفيد منها نحو 1250 ملاحظا، إلى تقوية قدرات المشاركين في مجال إعداد التقارير وتكييف الأحداث والوقائع الملاحظة (الإطار القانوني المنظم لمختلف مراحل المسلسل الانتخابي حسب كل عملية انتخابية، مدخل للمنازعات الانتخابية).

وستنظم الدورة التكوينية الأولى يومي 22 و23 يوليوز 2015 بمدينة تمارة. وستجري أطوارها على شكل جلسات عامة وورشات ستهم العديد من المحاور منها الإطار القانوني لانتخابات أعضاء مجال الجهات والجماعات، مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجلس المستشارين.

كما ستشهد هذه الدورة تنظيم ورشات تفاعلية، حلقات تقمØص الأدوار، تمارين المحاكاة وتمارين تطبيقية أخرى تهم ملاحظة العمليات الانتخابية، بالإضافة إلى عروض حول الإطار الدستوري والقانوني للملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، وميثاق ملاحظة الانتخابات، ومناهج ملاحظة الانتخابات، وملاحظة الانتخابات وبعد النوع.

وستجري الجلسة الافتتاحية للدورة التكوينية الأولى يوم غد الأربعاء بمدينة تمارة، بحضور السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات.

ب / م ع

/ س هـ /

ومع 211825 جمت يول 2015

Sessions de formation au profit des observateurs nationaux des élections de 2015

Rabat, 21 juil. 2015 (MAP) - Dans le cadre de la préparation de l'opération d'observation des élections de 2015, la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, présidée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), organise du 22 juillet au 4 août 2015, cinq sessions de formation au profit des observateurs et observatrices nationaux des élections mandatés par les instances accréditées en vertu de la loi 30.11 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante et neutre des élections.

Un communiqué du CNDH, parvenu mardi à la MAP, précise que cette formation, programmée sous forme de modules de deux jours par session, a pour objectif général de renforcer les compétences des participants en matière d'observation neutre et indépendante des élections, et vise plus spécifiquement à permettre aux participants d'acquérir les connaissances juridiques et les aptitudes méthodologiques nécessaires (standards internationaux, cadre constitutionnel et législatif natiomal, déontologie de l'observation électorale) ainsi que les méthodes et les techniques d'observation neutre et indépendante des élections.

Bénéficiant à quelque 1.250 observateurs, ces sessions de formation ambitionnent aussi de renforcer les capacités des participants en matière de reporting et de qualification juridique des faits observés (cadre juridique régissant les différentes étapes du processus électoral en fonction de chaque opération électorale, initiation au contentieux électoral).

Les travaux de la première session de ce programme de formation, prévue les 22 et 23 juillet à Témara, se dérouleront sous forme de sessions plénières et d'ateliers axés notamment sur les cadres juridiques de l'élection des membres des conseils des régions et des communes, des conseils préfectoraux et provinciaux et des membres de la Chambre des conseillers, précise le CNDH.

Des ateliers interactifs, des jeux de rôle, des simulations et des exercices pratiques marqueront cette formation qui connaîtra aussi des présentations sur le cadre constitutionnel et juridique de l'observation neutre e indépendante des élections, la Charte de l'observation, les méthodes d'observation des élections et l'observation des élections et la dimension-genre.

La séance d'ouverture de cette session, prévue le 22 juillet, se déroulera en présence du président du CNDH, Driss El Yazami, président de la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections. (MAP). BR---COM.

DROITS DE L'HOMME: RAMID RÉPONDRA CE MERCREDI AU RAPPORT DU CNDH

Par Mohamed Chakir Alaoui le 21/07/2015 à 17h03 (mise à jour le 21/07/2015 à 19h21)

Mustapha ramid, ministre de la Justice et des libertés.

© Copyright : DR

Le ministre de la Justice a été invité par la Chambre des conseillers à répondre ce mercredi 22 juillet aux recommandations contenues dans le dernier rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur la situation des droits humains au Maroc.

La Chambre des conseillers consacrera ce mercredi une séance plénière au cours de laquelle interviendront des membres du gouvernement, outre Mustapha Ramid, le ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad. Ce rapport, rappelle-t-on, a été présenté le 16 juin 2014 par Driss El Yazami, président du CNDH devant les deux Chambres parlementaires réunies.

Au cours de cette présentation, El Yazami avait indiqué que l'Etat marocain a indemnisé 26.063 victimes des violations graves des droits de l'Homme et leurs ayants droit pour une enveloppe budgétaire s'élevant à 1.804.702.899,80 dirhams au 31 décembre 2013.

La Chambre des conseillers organise par ailleurs, jeudi, la veille de la clôture de la session parlementaire d'avril 2015, un autre débat parlementaire autour du thème de "l'évaluation des politiques publiques".

Par Mohamed Chakir Alaoui

LES CONTENUS LIÉS

http://www.le360.ma/fr/politique/droits-de-lhomme-ramid-repondra-ce-mercredi-au-rapport-du-cndh-46289

دورات تكوينية لفائدة ملاحظي الانتخابات المبرمجة برسم سنة 2015

الثلاثاء 21 يوليوز 2015 - 19:35

تنظم اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يترأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خمس دورات تكوينية، لفائدة الملاحظين الوطنيين المقترحين من لدن الهيئات المعتمدة للملاحظة بموجب القانون رقم 30.11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، وذلك من 22 يوليوز الجاري إلى 4 غشت المقبل بمدينة تمارة.

وفي هذا الصدد، أوضح بلاغ للمجلس أن هذه الدورات التكوينية، المنظمة في إطار التحضير لعملية ملاحظة الانتخابات برسم سنة 2015 والتي تمتد كل واحدة منها على مدى يومين، تهدف إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجال الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، كما ترمي بشكل خاص إلى تمكينهم من اكتساب المعارف القانونية والمهارات المنهجية الضرورية (المعايير الدولية، الإطار الوطني الدستوري والتشريعي، أخلاقيات ملاحظة الانتخابات) وكذا مناهج وتقنيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

كما تسعى هذه الدورات التكوينية، التي سيستفيد منها نحو 1250 ملاحظا، إلى تقوية قدرات المشاركين في مجال إعداد التقارير وتكييف الأحداث والوقائع الملاحظة (الإطار القانوني المنظم لمختلف مراحل المسلسل الانتخابي حسب كل عملية انتخابية، مدخل للمنازعات الانتخابية).

وستنظم الدورة التكوينية الأولى يومي 22 و23 يوليوز 2015 بمدينة تمارة. وستجري أطوارها على شكل جلسات عامة وورشات ستهم العديد من المحاور منها الإطار القانوني لانتخابات أعضاء مجال الجهات والجماعات، مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجلس المستشارين.

كما ستشهد هذه الدورة تنظيم ورشات تفاعلية، حلقات تقم،ص الأدوار، تمارين المحاكاة وتمارين تطبيقية أخرى تهم ملاحظة العمليات الانتخابية، بالإضافة إلى عروض حول الإطار الدستوري والقانوني للملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، وميثاق ملاحظة الانتخابات، ومناهج ملاحظة الانتخابات، وملاحظة الانتخابات وبعد النوع.

وستجري الجلسة الافتتاحية للدورة التكوينية الأولى يوم غد الأربعاء بمدينة تمارة، بحضور ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات.

http://www.medi1tv.com/ar/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%AC%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D8%B3%D9%85-%D8%B3%D9%86%D8%A9-2015-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-42049